أزمة البناء المؤسساتي في الجزائر.

الدكتور: بن مرزوق عنترة

أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

جامعة المسيلة – الجزائر

بعد مرور أزيد من نصف قرن على استقلال الجزائر عرفت خلالها تحولات كبيرة كان أبرزها الانتقال من عهد الاشتراكية والأحادية الحزبية إلى عهد الديمقراطية والتعددية السياسية وما نتج عن ذلك من تغيرات على مستوى البنية السياسية والنهج الاقتصادي والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، غير أن الأحداث التي شهدتها البلاد في تسعينات القرن الماضي بعد توقيف المسار الانتخابي الذي اعتبر في نظر البعض انقلابا على الديمقراطية في حين شكل في نظر البعض الآخر حماية لها قد أثر على التجربة الديمقراطية في الجزائر وساهم في تشويهها وإجهاضها، حيث انتقلت الجزائر بعد ذلك من ديمقراطية المواجهة من خلال انتشار لغة العنف والعنف المضاد إلى ديمقراطية الواجهة التي جعلت من التعددية السياسية الموعودة في الجزائر عبارة عن أحادية متعددة لا تختلف عن الأحادية السابقة إلا في تعدد الفواعل المعبرة عن النظام الحاكم.

وقد ساهمت هذه التغيرات التي شهدتها الجزائر في استمرار أزمة بناء الدولة الحديثة، دولة المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات، ويظهر ذلك من خلال واقع مختلف المؤسسات التي تعترض عملها العديد من المعوقات والصعوبات، مما ساهم في إضعافها ودفع بالعديد من الشخصيات السياسية والعلمية إلى الدعوة إلى ضرورة إصلاحها حتى تساهم في تحقيق تنمية الوطن وازدهاره والمحافظة على أمنه واستقراره.

من هذا المنطلق ستبحث هذه الدراسة واقع أهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الجزائر وتحديد مكانتها الحقيقية في المجتمع ليس من خلال نظرة قانونية بحتة ولكن من خلال نظرة واقعية تحدد الاختلاف بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، وتبين مكامن ضعفها والأسباب التي تقف حائلا دون فعالية أدائها، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مظاهر الفشل الجزائري في بناء دولة المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نقترح مناقشة النقاط التالية:

أولا: المؤسسات الرسمية الثلاث (التشريعية- التنفيذية والقضائية)...والعمل بمبدأ الواقع يلغي المتوقع.

1- المؤسسة التشريعية في الجزائر: ممثل للشعب أم أداة للسلطة؟

2- المؤسسة التنفيذية في الجزائر: بين طرق الاختيار وأسباب الاستمرار.

3- المؤسسة القضائية في الجزائر: بين الاستقلالية والتبعية.

ثانيا: واقع الفواعل الرئيسية في المجتمع الجزائري...بين الموجود والمفقود.

1- الإعلام الجزائري: بين سلطة الإعلام وإعلام السلطة.

2- الأحزاب السياسية في الجزائر: بين التعدد والتعداد.

3- المجتمع المدني في الجزائر: توظيف سياسي لكيان مدني.

4- القطاع الخاص في الجزائر: بين تحقيق الأرباح والحاجة إلى الإصلاح.

5- الجامعة الجزائرية: بين الإصلاح الكمي والتراجع النوعي.

أولا: المؤسسات الرسمية الثلاث (التشريعية- التنفيذية والقضائية)...والعمل بمبدأ الواقع يلغي المتوقع.

يتشكل النظام السياسي الجزائري من ثلاث سلطات رئيسية: سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وأخرى قضائية، ولكل سلطة من هذه السلطات وظائفها واختصاصاتها المختلفة والمتنوعة التي تضطلع بها بموجب الدستور، وقد أخذت الجزائر بمبدأ الفصل بين السلطات كأساس لتحديد الطبيعة العلائقية بين تلك المؤسسات في سبيل تسهيل أداءها وتشجيع استقلاليتها حتى تمنع تسلط أي سلطة على الأخرى، وتتجنب بذلك الوقوع في دائرة العمل بمبدأ استعمال السلطة ضد السلطة.

ولما كان موضوع تنظيم السلطات في الجزائر من أهم المواضيع التي تتناول تحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسات الثلاث، هل تعمل في إطار من التعاون والتوازن والتكامل أم في ظل الصراع والهيمنة والتداخل؟ فقد كثرت الدراسات العلمية المتعلقة بهذا الجانب، إلا أن ما يلاحظ على تلك الدراسات في عمومها أنها غلب عليها الطابع القانوني البحت، مما جعلها دراسات نظرية تفتقد التعبير عن الواقع الحقيقي لهذه المؤسسات، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا هذه مع التركيز على أهم مواطن الخلل والقصور المتعلقة بكل واحدة منها، والتي شكلت أحد أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى إضعافها وساهمت في فشلها في إنجاز وأداء أدوارها.

1- المؤسسة التشريعية في الجزائر: ممثل للشعب أم أداة للسلطة؟

سؤال ما كان لنا أن نطرحه لولا الواقع المزري لهذه المؤسسة في الجزائر والتي تحولت للأسف الشديد من معبر عن آمال الشعب الذي انتخبها وأوصل أعضائها إلى قبة البرلمان إلى أداة في يد السلطة الحاكمة تحركها كيفما شاءت وفي الوقت الذي أرادت، حتى فقدت بذلك معالم وجودها وصارت بمثابة سلطة بلا سلطات، خاصة بعد الهيمنة القوية للسلطة التنفيذية عليها.

ومرد ضعف المؤسسة التشريعية في الجزائر حسب الباحث طارق عشور أن بيئة النظام السياسي الجزائري لا تساعد على بناء برلمان قوي يستطيع أن يؤدي وظائفه بكل استقلالية وفعالية، ذلك أن النخب الحاكمة في الجزائر مازالت لا تستطيع العمل في إطار ما يفرزه المجال المؤسساتي وتفضل التحكم في جميع مصادر الخطر الذي قد يتأتى من البنى السياسية وخاصة التمثيلية منها كالبرلمان، ولذلك فقد أعطت صيغة لممارسة السلطة مفادها تقوية المركز – السلطة التنفيذية- على حساب إضعاف الأطراف، ويظهر ذلك من خلال احتواء المعارضة وانعدام وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة، وغلو المنطق الزبائني في إدارة شؤون الحكم، كلها عوامل أثرت سلبا على تعزيز قدرة ومكانة السلطة التشريعية وأدائها لأدوار فاعلة في الحياة السياسية، وهذا ما جعل مكانة السلطة التشريعية هامشية بعد أن أصبح دورها لا يتجاوز تأييد قرارات وسياسات القائد أو حزب السلطة، هذا التأييد الذي يصبح روتينيا ويجعل من الهيئة التشريعية تابعة لا شريكة في الحكم[لخ]، تبعية فرضتها هيمنة السلطة التنفيذية من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت طبيعة التركيبة البشرية لهذه المؤسسة (خاصة المجلس الشعبي الوطني) في جعلها الحلقة الأضعف في النظام السياسي الجزائري والغائب الأكبر عن المساهمة في تفعيل الحياة السياسية وتحسين المنظومة القانونية وممارسة الوظيفة الرقابية، باختصار لقد تحولت المؤسسة التشريعية في الجزائر إلى مجرد ديكور أو هيكل بلا روح، ذلك أن حضورها لم يعد يتعدى الجوانب الشكلية التي تعبر عن ديمقراطية مصطنعة تفتقد إلى ممارسة سياسية حقيقية.

فقد أشارت أرقام تضمنتها دراسة تقييمية لأداء البرلمان الجزائري إلى مدى هوان دوره بفعل ضعفه ومصادرة الرئيس لصلاحياته، إذ من أصل 120 قانون صادق عليه البرلمان منذ 1997، أربعة منها فقط مرت باقتراح من النواب بينما كانت سلة المهملات مصير ثلث الأسئلة الشفوية والكتابية للوزراء منذ 1997[2]، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن العوامل التي ساهمت في وصول هذه المؤسسة إلى هذا المستوى من الضعف.

بالإضافة إلى عامل وجود إرادة سياسية لدى النخب الحاكمة الجزائرية في إضعاف المؤسسة التشريعية وتهميشها عن الحياة السياسية من خلال الأخذ بمبدأ أولوية المعين على المنتخب، يمكن الإشارة إلى المستوى العلمي المتدني لبعض أعضاء البرلمان الجزائري، فقد عرف المجلس الشعبي الوطني توفره على أفراد لم يملكوا في حياتهم من الشهادات إلا شهادة الميلاد، ومنهم من يملك مستوى ابتدائي، وهنا نتساءل هل يمكن لأمثال هؤلاء أن يساهموا في تفعيل دور هذه المؤسسة؟ وهل باستطاعتهم مناقشة قضايا وطنية ذات أهمية بالغة وإيجاد حلول لمختلف المشاكل المجتمعية؟ من يتحمل مسئولية وصول هؤلاء الوصوليون إلى السلطة التشريعية في الجزائر؟

الأكيد أن السلطة الحاكمة تتحمل الجزء الأكبر من المسئولية من خلال سماحها لأمثال هؤلاء بالترشح للانتخابات التشريعية،

أما الجزء الآخر فيتحمله الشعب الجزائري، فالشعب الذي يختار نوابا محدودي المستوى العلمي ويفضلهم على آخرين ممن يحملون أعلى الشهادات العلمية هو شعب فاقد للثقافة السياسية وغير واع بحقيقة وجود السلطة التشريعية، ولكن هذا الطرح يسقط ويصبح بلا معنى حين نعلم أن حسم المعركة الانتخابية في الجزائر لا تتحكم فيه المعايير الموضوعية من أمانة ونزاهة وقدرة على تحمل المسئولية بقدر ما تتحكم فيه معايير الولاء والمحسوبية والعروشية والزبونية والشكارة السياسية، وهو الوضع الذي أنتج سلطة تشريعية ضعيفة ونوابا لا هم لهم إلا المصالح الشخصية والامتيازات المادية.

وما يؤكد ذلك ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة 10 ماي 2012، والتي شهدت فوز نواب كانوا يشغلون مهنا بسيطة مثل عاملات نظافة ومصلحي عجلات ونادلات مطاعم وموظفين وموظفات في إطار الشبكة الاجتماعية وسكرتيرات[3]، وفي المقابل فشل العديد من أصحاب الشهادات والكفاءات في الحصول على مقعد في البرلمان.

وفي تحليله لواقع السلطة التشريعية في الجزائر اعتبر الدكتور صالح بلحاج في كتابه الموسوم "بالسلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري" أن هذه الأخيرة لا تزال كما كانت في عهد الأحادية الحزبية، حيث تغير الشكل وبقي المضمون، فقد اقتصر دورها كالعادة على المصادقة على قرارات السلطة التنفيذية، هذا الواقع يعترف به الجميع، بدءا بالنواب أنفسهم، فلا تكاد تجد منهم من ينكر أن مؤسستهم لا تملك أي سلطة، فهذا نائب يقول: "إن المجلس الشعبي الوطني عبارة عن مجرد صندوق بريد..ومن أراد أن يفهم فله ذلك، هم يأتوننا بمشاريع قوانين ونحن ما علينا إلا الدردشة، فندرج تعديلات بسيطة ثم يتم التصديق على مشروع القانون بكل سهولة"، وبشهادة نائب آخر:"يعتبر المجلس الشعبي الوطني بالنسبة إلى صانع القرار بمثابة غرفة تسجيل لا غير...كل شيء يتم حسب الطلب...إن المجلس الشعبي الوطني في خدمة السلطة السياسية أكثر مما هو في خدمة الذين صوتوا على الممثلين..."، ونائب آخر يقول:" لا تعني هذه المؤسسة شيئا..فهي مجرد واجهة..قل لي بربك هل رفضت هذه المؤسسة يوما ما مشروع قانون؟ إنه الابتزاز بعينه، أي منطق خذ وهات، لقد تم تجميد القانون الأساسي للنائب مدة خمس سنوات، وكي يحظى هذا القانون بموافقة الحكومة اضطررنا إلى التصديق على قانون الاعتراف بالامازيغية كلغة وطنية، إذا لا يمكن الحصول على شيء من دون مقابل...فالمؤسسة رهينة"، وعن دور الغرفة العليا سئل عضو مجلس الأمة أحمد مراني عن حصيلة الثلاث سنوات الأولى من عمر المجلس فأجاب" أعتقد أنني ضيعت ثلاث سنوات من وقتي، كنت أثناءها أتلقى راتبا سمينا لكيلا أفعل شيئا".[4]

إن هذه التصريحات الخطيرة لا تعبر إلا عن حقيقة واحدة مفادها أن السلطة التشريعية في الجزائر لا تعدوا إلا أن تكون واجهة شكلية هيكلية لبنية النظام السياسي الجزائري، وأداة لتحقيق الامتيازات والمصالح الشخصية، خاصة

بعد أن صار المال السياسي الوسيلة المثلى للوصول إليها، مما أفقدها وزنها الحقيقي في الحياة السياسية وأثر على علاقتها بمختلف المؤسسات الرسمية الأخرى، ففي الجزائر هناك هيمنة مطلقة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية التي وإن كانت من الناحية النظرية ممثلة الشعب وخادمته إلا أنه من الناحية الواقعية ليست سوى أداة طيعة في يد السلطة تتحكم فيها وتسيطر عليها وتسطر لها ما لها وما عليها.

2- المؤسسة التنفيذية في الجزائر: بين طرق الاختيار وأسباب الاستمرار:

تعتبر المؤسسة التنفيذية من أهم المؤسسات الرسمية التي تضطلع بدور بارز في تسيير شؤون الدولة الجزائرية، ويظهر ذلك من خلال المكانة الكبيرة التي حضيت بها من قبل المشرع الجزائري سواء في عهد الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، وتتكون تلك المؤسسة من رئيس الجمهورية والحكومة التي تتشكل بدورها من الوزير الأول (رئيس الحكومة سابقا) وعدد من الوزراء، وبما أن موضوعنا لا يتعلق بدراسة الجانب القانوني التشريعي المتضمن تحديد مختلف الاختصاصات والأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسة المهيمنة والمسيطرة على غيرها من المؤسسات الرسمية الأخرى فسنحاول التطرق مباشرة إلى تحليل واقعها العملي من خلال التركيز على فهم تركيبتها والبحث عن كيفية تشكيل نواتها، إذ لطالما سأل الشعب الجزائري نفسه عن طريقة اختيار الوزراء، وما هي المعايير الواجب توفرها فيهم حتى يضطلعوا بهذه المسئولية؟ وكيف يمكن تفسير محافظة بعض الوزراء على مناصبهم واستقرارهم فيها لفترات زمنية طويلة رغم فشلهم في أداء عملهم؟

من المسلم به في أي نظام سياسي أن عملية اختيار أعضاء الحكومة تعد من أصعب وأعقد العمليات، ذلك أن جودة السياسات وضمان فعالية تنفيذ القوانين والتنظيمات مرتبط بدرجة كبيرة بالنجاح في اختيار الرجال الأكفاء النزهاء، ووضع كل واحد منهم في المنصب الذي يلاءم الشروط المتوفرة فيه، مع منحه الاستقلالية في العمل دون التدخل في شؤونه، بمعنى آخر تجسيد مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب وجعله واقعا حقيقيا لا شعارا وهميا، فهل نجحت الجزائر في تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع؟

إن المتمعن في عملية اختيار الحكومات في بلادنا يجد أنها تفتقد إلى شروط موضوعية ومعايير علمية في تقييم الكفاءات وتقديم الإطارات واختيارها لتكون ضمن الطواقم الوزارية، خاصة بعد أن سيطر على هذه العملية منطق الولاء والجهوية والزبونية والعلاقات الشخصية، وهذا ما ساهم في فشل السياسات الحكومية وأدى إلى انتشار الفساد في مختلف القطاعات الوزارية، لكن السؤال الذي لابد أن يطرح هنا هو: من المسئول عن تعيين الحكومات في الجزائر؟ بمعنى آخر: هل يتم اختيار الوزراء في الجزائر وفق عملية تشاركية تتضمن إجراء مشاورات والقيام بتحريات تضمن اختار

كفاءات وطنية وطاقات بشرية نوعية من منطلق أن جودة التنفيذ مرتبطة بجودة المنفذ، أم أن الاختيار لا يكون إلا بناء على قرارات انفرادية لرئيس الجمهورية؟

يجيب رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور الذي استقال من منصبه بمحض إرادته بعد إحساسه بالتعدي على اختصاصاته من طرف رئيس الجمهورية قائلا: "إن رئيس الجمهورية لا يستشير أحدا في تعيين الحكومات، إذ يقوم بدعوة الشخص الذي يتم الإجماع عليه على تعيينه رئيسا للحكومة للحديث معه في بعض التفاصيل المعينة لينتهي في آخر المطاف إلى إبلاغه بأنه قام بتعيين تشكيلة حكومية، وهذا بدون أدنى استشارة للشخص الذي يتفق على تعيينه لتسيير الحكومة على الإطلاق، فرئيس الحكومة لا حرية له في اختيار فريقه أو اقتراح بعض الكفاءات التي يعرفها أو المشهود لها بالكفاءة والخبرة في إطار تخصصها كما لا يمكنه رفض أي اسم من الأسماء التي ضمتها قائمة أعضاء الحكومة التي يطلعه عليها رئيس الجمهورية في الساعات الأخيرة قبل الإعلان عنها رسميا للرأي العام"، أما رئيس الحكومة الأسبق رضا مالك فقد كان له رأي آخر يختلف عن هذا الطرح في بعض جوانبه، حيث اعتبر أن لرئيس الحكومة في عهده بعض الحرية في اقتراح بعض الأسماء التي يراها جديرة بالاضطلاع بمناصب المسئولية دون أن يتعدى ذلك طبعا إلى الوزارات السيادية التي يتم اختيار أعضاءها على مستويات عليا في الدولة.[5]

هذا بالنسبة لعملية الاختيار فماذا عن مرحلة الاستمرار؟ بمعنى آخر: كيف يمكن لوزير معين أن يستمر في منصبه لفترة طويلة، هل بناء على كفاءة أدائه أو مؤشرات تطور قطاعه أم هناك معايير أخرى تحفظ له المحافظة على منصبه مهما كانت محصلة عمله (إيجابية أو سلبية)؟

الأكيد أن استمرار وزير معين في منصبه في الجزائر مرتبط بدرجة كبيرة بطريقة اختياره، وهو في عمومه لا يخرج عن احتمالات ثلاثة:

- إما للتطورات الحاصلة داخل قطاعه بفضل المجهودات التي بذلها في تسييره.
- وإما للولاء الذي يكنه لرئيسه معتبرا إياه صاحب الفضل عليه، وهذا بقاءه ليس مقتصرا على عملية تقييمية لعمله، بل متوقف أساسا على دعم رئيسه له، خاصة إذا أخذ هذا الدعم شكلا جهويا (وذلك إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري ذي الطابع العائلي الموسع)
- وإما لقوة نفوذه وربطه لعلاقات متينة مع أحد الأطراف الفاعلة والمؤثرة داخل النظام السياسي الجزائري (سواء أخذت هذه الأطراف صبغة مدنية أو سياسية أو عسكرية).

ومن خلال معرفتنا لطريقة اختيار أعضاء الحكومات المتعاقبة وتحليلنا لأسباب استمرار بعضهم في مناصب المسئولية يمكننا القول أن ثقل المؤسسة التنفيذية في الجزائر مرتبط أساسا بثقل شخصية رئيس الجمهورية، وإذا كانت هذه المؤسسة قد هيمنت على المؤسسة التشريعية فإنها في المقابل قد تعرضت

بدورها للهيمنة شكلا ومضمونا من قبل رئيس الجمهورية، لتصبح بذلك المؤسسة الرسمية المهيمنة والمهيمن عليها، ويبقى الوصول إليها متوقف على مدى قدرة الأشخاص على فهم قواعد اللعبة التي يعمل وفقها ويتحرك بموجبها النظام السياسي الجزائري.

3- المؤسسة القضائية في الجزائر: بين الاستقلالية والتبعية.

يشكل القضاء المستقل أحد أهم الدعائم الرئيسية الكفيلة بمحاربة الفساد وتطهير البلاد من شروره وأخطاره وأضراره، وكذا ركيزة من الركائز الأساسية لتعبيد الطريق أمام تحقيق الحكم الرشيد في أي دولة من الدول أو في أي مجتمع من المجتمعات، ولما كان القضاء المستقل على هذه الدرجة من الأهمية فقد نال مكانة عالية في الدول المتقدمة التي يمثل القانون فيها السيد المطاع الذي يخضع له جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم وألوانهم وأشكالهم وتوجهاتهم، ويظهر ذلك من خلال مرور رؤساء أكبر الدول في العالم على المحاكم بعد تورطهم في قضايا فساد، وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل نالت السلطة القضائية في بلادنا ولو جزءا من هذه الأهمية؟ وهل تملك من الاستقلالية ما يجعلها متحررة من قبضة السلطة السياسية؟ أم أنها مازالت تعيش تبعية أثرت على دورها في تحقيق دولة الحق والعدل والقانون وساهمت في فساد القضاء الذي حال دون القضاء على الفساد؟

تؤكد الشواهد اليومية والمعطيات الواقعية التي يعيشها المجتمع الجزائري أن للسياسي الأولوية والأسبقية على جميع الفئات الأخرى العلمي والقانوني والاقتصادي...إلا على العسكري، وهذا يجعلنا نعتبر أن السلطة القضائية وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها والدور الذي تبذله في مجال مكافحة الفساد إلا أنه مازال أمامها العديد من التحديات الكبيرة الأخرى يأتي في مقدمتها تحقيق استقلاليتها عن السلطة السياسية وابتعادها عن تسييس القضاء وعن ضغوط رجال المال والأعمال وكذا عن تأثير وسائل الإعلام، وهذا كله في سبيل تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع الفئات الشعبية.

وفي دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين المؤسسة القضائية وغيرها من المؤسسات الأخرى سواء التشريعية أو التنفيذية اعتبر عدد من الباحثين أن الدور الرئيسي للمؤسسة القضائية من الناحية النظرية يتمحور حول ضبط باقي المؤسسات المجتمعية في نسق الحكم جميعها، بما في ذلك المؤسسة التشريعية وعلاقتها بالناس، والمؤسسة التنفيذية وفقا لقواعد القانون، وتعد هذه المؤسسة من أكثر المؤسسات المجتمعية حرجا، حيث يمثل استقلالها أحد الشروط الجوهرية للحكم الصالح، أما من الناحية الواقعية فبالإضافة إلى اقتراح الحكومة لمشروعات القوانين، والدور التشريعي للمؤسسة التشريعية، فإنه يقتصر تدخل السلطتان التشريعية والتنفيذية في شؤون المؤسسة القضائية في العادة على المشاركة في اختيار من يتولون المناصب الرئيسية في سلك القضاء[6]،

وهذا ما يؤثر على فعالية أدائهم وكفاءة دورهم ويجعلهم تحت سلطة من كان لهم الفضل في تعيينهم واختيارهم.

فالقاضي تحت أمر الوزير أو الوالي أو الرئيس أو أي شخص يحتل مركزا عاليا في الترتيب الهرمي لمؤسسات الجمهورية، والسلطة عادة ما تستعمل العدالة للوصول إلى أهداف سياسية، وإن كانت هذه الأهداف إيجابية فإنها ستفشل لأنها ستستعمل العدالة يوما ما لأهداف أخرى، وقد حدث هذا فعلا وبكثرة، من خلال انتهاج سياسة اللاعدالة التي تشكل إحدى الوسائل التي تستعملها السلطة للقضاء على المعارضين لها أو لإقصاء من ليس مرغوبا فيهم.[7]

وعليه فالسلطة القضائية في الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى مازالت رهينة تبعية للسلطة الحاكمة في البلاد والتي عادة ما تستخدمها كأداة لتحقيق ما تريده وما لا تريده، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الإساءة للقضاء وساهم في تدني هيبته وتراجع سلطته في المجتمع، خاصة بعد فشله في معالجة كبرى ملفات قضايا الفساد كقضية الخليفة، بل وتحوله في بعض الأحيان إلى فضاء لممارسة الأعمال الفاسدة كتلقي القضاة لرشاوى مقابل تحديد أحكام معينة، أو النطق بأحكام محددة سلفا من طرف السلطة العليا، وكمثال على ذلك قضية منح المجلس الدستوري مقعدين لحزب جبهة القوى الاشتراكية في ولاية برج بوعريريج في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 رغم أنه لم يتحصل على العدد الكافي من الأصوات التي تمنحه ذلك، وهذا ما أثار ضجة إعلامية كبيرة دفعت إلى التساؤل عن حقيقة وواقع مبدأ الفصل بين السلطات في الجزائر، ولفت الانتباه إلى الاختلاف الموجود بين النصوص القانونية والممارسات الواقعية في الاختصاصات الممنوحة لكل مؤسسة من المؤسسات الثلاثة الآنفة الذكر.

ثانيا: واقع الفواعل الرئيسية في المجتمع الجزائري...بين الموجود والمفقود.

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى واقع بعض الفواعل الرئيسية في المجتمع الجزائري، والتي تقع على عاتقها مسئولية تحقيق التنمية في شتى مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورغم التداخل بين بعض هذه الفواعل إلا أننا سندرس واقع كل واحد منها على حدا.

1- الإعلام الجزائري: بين سلطة الإعلام وإعلام السلطة.

إن الحديث عن واقع الإعلام في الجزائر يقودنا إلى الحديث عن علاقته بالسلطة السياسية القائمة منذ فجر الاستقلال إلى اليوم، وذلك من خلال تحديد نظرة السلطة للإعلام وعلاقتها به، هل هي علاقة احتواء أم علاقة عداء؟ وهل منحت السلطات الجزائرية للإعلام سلطته الحقيقية لكي يستطيع أن يعمل في ظل بيئة تتسم بالاستقلالية والحرية أم تركته رهينة للتبعية والضغوط والاملاءات الفوقية؟ ولماذا تخاف السلطة من سلطة الإعلام أصلا؟ وهل خوفها من سلطة الإعلام هو من

جعلها تبحث عن وضع بديل له يتمثل في إعلام السلطة؟

لا شك أن دراسة أي باحث للتجربة الإعلامية الجزائرية يتطلب منه التوقف عند أهم محطاتها التاريخية وتطوراتها الرئيسية، فخلال مرحلة الأحادية الحزبية شهدت الجزائر انغلاقا سياسيا تبعه غلق إعلامي واحتكار معلوماتي، جعل من دور وسائل الإعلام يقتصر فقط على خدمة النظام وحراسته وتمجيد إنجازاته وتقزيم عيوبه وسلبياته، والأكيد أن هذا النوع من الإعلام لم يكن يعمل بلا مقابل، فقد منحت له السلطة سلطته للكتابة وحريته للتعبير لكن في حدود ما يرضي النظام وليس في حدود ما تقتضيه أخلاقيات المهنة، بعبارة أخرى لقد أرادت السلطة أن يكون الصحفي الجزائري خلال تلك المرحلة مجرد قلم أجير عندها يتكلم بلسانها ويتحرك في حدودها.

وقد استمرت مظاهر الغلق والتضييق والاحتكار التام لوسائل الإعلام من قبل السلطات الجزائرية وصل من خلال قانون 1968 إلى غلق حتى المجال الإشهاري، ورغم صدور القانون الخاص 1982 فإنه لم يتغير شيء حتى أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت بالتحول نحو التعددية السياسية والانفتاح الإعلامي الذي كرسه دستور فبراير 1989، حيث صدر قانون 1990 الذي ألغى وزارة الإعلام وأنشأ محلها المجلس الأعلى للإعلام والذي يضم من بين أعضائه صحافيين منتخبين من المهنة، واتجهت السلطات بعد ذلك إلى تشجيع تأسيس الجرائد المستقلة.[8]

وهذا ما أدى إلى تطور عدد الصحف، إذ وصل إلى 103 عنوانا مع بداية 1991 من بينها 16 يومية، غير أن هذه البحبوحة لم تدم، فمع إلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ 09- 02- 1992 تم الهيمنة على الصحف من طرف الحكومة بحجة استرجاع هيبة الدولة، وهذا ما أثر على حرية الإعلام التي أصبحت بين مطرقة السلطة وسندان الوضع الأمني، فمن ناحية السلطة تم وضع قيود على حرية الحصول على المعلومة ونشرها بإنشاء خلية اتصال على مستوى وزارة الداخلية - 1994- كمصدر وحيد للمعلومة الأمنية، وإنشاء لجان قراءة على مستوى المطابع العمومية كشكل من أشكال الرقابة المسبقة، وكلفت هذه اللجان بممارسة الرقابة والحجز والمنع، وتم تعليق عدة عناوين إعلامية من الصدور ومحاكمة بعض الصحافيين، ومن الناحية الأمنية تم تصعيد حملة الاغتيالات التي طالت رجال الإعلام من مختلف الفئات والأعمار، مما جعل الساحة الإعلامية الجزائرية تخسر عددا كبيرا من إطاراتها سواء ممن قتلوا برصاصات الخيانة والغدر أو أولئك الذين فروا إلى الخارج خوفا على حياتهم من الموت.[9]

إن الحرية الإعلامية في الجزائر قد بقيت حبرا على ورق، إذ أصبحت الصحافة الجزائرية تتعرض لعدة ضغوط وأزمات مالية وسياسية أدت في مرحلة الرئيس اليمين زروال إلى توقف واختفاء العديد منها، كجريدة السلام اليومية وجريدة الهدف الرياضية وجريدة أحداث الجزائر باللغة الفرنسية وجريدة النصر، وثلاث جرائد كانت تصدرها مؤسسة الجمهورية...

وقد أصدر قرار الإلغاء المؤسسة القابضة التي شكلها الرئيس زروال وذلك بحجة المشاكل المالية التي تعرضت لها هذه الصحف المفلسة، وهذا ما اعتبره البعض ضربة موجعة للإعلام وتكميما لحرية الكلمة في الجزائر[10] وقد استمر هذا الوضع على حاله في عهد الرئيس بوتفليقة، إذ تم توقيف ستة صحف عن الصدور وذلك بسبب مشكلة الديون، لكن العارفين بخبايا السلطة في الجزائر يعتبرون أن وراء القرار خلفيات سياسية خاصة وأنه جاء بعد نشر سلسلة من قضايا الفساد التي مست رؤوسا كبيرة وجهات نافذة في السلطة، ولذلك فقد اعتبر أحمد فتاني رئيس مجلس إدارة صحيفة ليكسبريسيون أن قرار التوقيف هو رسالة للصحف الأخرى لتعتبر مما وقع، في حين اعتبر أحمد بن نعوم رئيس مجلس إدارة صحيفة الرأي أن القرار ذو خلفية سياسية لأنه جاء عشية انتخابات رئاسية مهمة يتم إعداد سيناريوهات لها بينها تكميم الصحافة المستقلة وخنق حرية التعبير، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه رئيس مجلس إدارة جريدة الخبر علي جري الذي اعتبر أن الهدف من القرار هو تقليص هامش الحريات والمساحات التي اكتسبتها الصحافة المستقلة، وإضافة إلى ما عرفته فترة حكم الرئيس بوتفليقة من تعليق لبعض العناوين الإعلامية ومنعها من الصدور فقد عرفت أيضا محاكمة بعض الأقلام الصحفية، كمحاكمة الكاتب الصحفي محمد بن شيكو صاحب كتاب "بوتفليقة: بهتان جزائري"، وهي المحاكمة التي يضعها البعض في خانة محاولة السلطة معاقبة بعض الصحف التي أصبحت مزعجة بالنسبة لبعض الأطراف الموجودة في السلطة.[11]

كما شهدت المنظومة الإعلامية القانونية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة تعديل قانون العقوبات رقم 01- 09 المؤرخ في 26 جوان 2001، والذي اشتمل على بعض المواد التي تضيق الخناق وتقيد حرية الإعلام وتضعف من استقلاليته، ورغم دعوة الرئيس بوتفليقة إلى إجراء إصلاحات سياسية بعد أحداث الربيع العربي وعمله على مراجعة قانون الإعلام الجزائري، ووعوده بضرورة إعطاء وسائل الإعلام المكانة التي تستحقها، فإن ذلك يبقى غير كاف في ظل واقع مازال ينظر فيه إلى الصحفي كلص معلومات أو كمجرم مكانه في أروقة المحاكم، وهذا ما يثبته تعرض بعض الصحفيين للمتابعات القضائية بتهمة المساس ببعض المصالح والجهات التي يعتبر الحديث عنها من المحرمات التي يعاقب عليها القانون.

وكخلاصة لتحليل علاقة الإعلام بالسلطة في الجزائر فإنه يمكن القول أن النظام السياسي الجزائري قد عمل على تكريس مبدأ زيادة نفوذ إعلام السلطة في مقابل تقليص سلطة الإعلام، وهذا حتى يسهل عليه التحكم فيها وتوجيهها نحو صناعة رأي عام مؤيد له ولسياساته وتوجهاته، لكن ذلك لا يعني أن المنظومة الإعلامية في الجزائر لم تشهد تطورات في سيرورتها التاريخية، وإنما عرفت تغيرات ساهمت في انتقالها من حارسة على النظام في زمن الأحادية الحزبية إلى محترسة منه في زمن التعددية السياسية، وهي تغيرات قابلة للتطور إذا ما توفرت الإرادة السياسية في فتح مجال

الحرية أمام وسائل الإعلام، وقامت هذه الأخيرة بأداء دورها ومهامها بكل مهنية واحترافية، وهذا ليس بالأمر الهين إذا عملنا بالمبدأ القائل أن الحرية تؤخذ ولا تعطى.

2- الأحزاب السياسية في الجزائر: بين التعدد والتعداد.

ما يلاحظ على الخارطة السياسية في الجزائر أنها تعج بالعديد من الأحزاب المتعددة التوجهات، فمنها ذات التوجه العلماني، ومنها ذات التوجه الإسلامي، ومنها من تعتبر نفسها ذات توجه وطني، وتمثل ما كان يعرف بأحزاب التحالف الرئاسي: جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم كبرى الأحزاب المتواجدة على مستوى الساحة السياسية الجزائرية قبل أن يحصل الطلاق بينها وتحدث انشقاقات داخل بعضها، مما أدى إلى ضعفها وتحول اهتماماتها إلى الصراع على الكرسي بعيدا عن انشغالات أبناء الشعب والتعبير عن همومه.

وما يعاب على أغلب الأحزاب المتواجدة في الجزائر أن عملها مناسباتي من جهة، إذ لا تنشط إلا عند حلول المواعيد الانتخابية، كما أنها تفتقد لبرامج سياسية حقيقية، فبعضها يتبنى تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة دون أن توضح طبيعته ولا كيفية تطبيقه، وبعضها تحمل نفس الأفكار والبرامج من الناحية النظرية، وبعضها الآخر لا يحمل من هموم الشعب الجزائري وآلامه إلا معاداة من يخالفها في توجهاتها، ويلاحظ ذلك في حرب الخطابات بين رؤساء بعض الأحزاب العلمانية والإسلامية خاصة.

ورغم التغييرات التي شهدتها الجزائر في إطار الإصلاحات التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي إلا أن ذلك لم يغير من المشهد السياسي الجزائري شيئا، فالتغيير لم يكن نوعيا بقدر ما كان كميا، وهو الأمر الذي جعل المواطن الجزائري يجد نفسه أمام طابور كبير من الأوراق التي يصعب التفريق حتى بين التسميات المختلفة للأحزاب المتشابهة إلى حد كبير، فما بالك بالحديث عن البرامج.

لتبقى الخارطة الحزبية في الجزائر بحاجة إلى تغيير كبير على مستوى الثقافة السياسية السائدة، بوضع برامج حقيقية تستمد شرعيتها من التعبير عن واقع الشعب الجزائري وآلامه وآماله لا عن أفكار السلطة الحاكمة وتوجهاتها، وكذا باعتماد مبدأ التداول السلمي على رئاسة الأحزاب حتى لا تتحول إلى أحزاب أشخاص وحتى تطبق على نفسها ما تطالب به غيرها.

3- المجتمع المدني في الجزائر: توظيف سياسي لكيان مدني.

يشير مصطلح المجتمع المدني من الناحية النظرية إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى[12] وهذا يعني أن

حيوية مؤسسات المجتمع المدني وفعاليتها تتوقف على درجة مشاركتها في تفعيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع من المجتمعات، وكذا حجم الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها في علاقتها مع الدولة، وفي دراستنا للحالة الجزائرية سنحاول الإجابة عن بعض التساؤلات والاستفسارات التي تتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي في الجزائر، وأعني بالمجتمع السياسي هنا الدولة، هل هي علاقة تكامل واتحاد أم علاقة استئساد وتضاد؟ بعبارة أخرى هل تعمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في استقلالية تامة عن تدخل الدولة وسيطرتها أم أنها كغيرها من المؤسسات الأخرى تعاني تبعية مطلقة جعلت منها مؤسسات شكلية ذات أدوار مناسباتية لا تتعدى خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة؟

مع ظهور مؤسسات المجتمع المدني وبروزها في المجتمعات الغربية وزيادة دورها اعتبر البعض أن ذلك كان بداية لنهاية هيمنة الدولة وسيطرتها على المجتمع، إلى درجة دفعت بعضهم إلى القول أن المجتمع المدني سيكون بمثابة دولة الظل التي ستضطلع بمسئوليات ومهام كانت من صميم أعمال الدولة التي لن تحتفظ مع هذا المولود الجديد إلا بوظائفها التقليدية المحددة لها، وقد سارعت المجتمعات العربية بما فيها الجزائر إلى تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ظنا منها أنه سيكون الملجأ الأساسي لها للوقوف في وجه تعسف السلطة وطغيانها، لكن الواقع العملي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أثبت بقاء الدولة اللاعب الأساسي المهيمن على مختلف مجالات الحياة في المجتمع بما في ذلك الهيمنة حتى على مؤسسات المجتمع المدني ذاتها.

ففي عهد الحزب الواحد كانت علاقة التنظيمات الجمعوية بالدولة علاقة تبعية مطلقة، حيث كان دورها مبرمجا مسبقا من طرف الدولة في إطار ما عرف في الجزائر على سبيل المثال "بالمنظمات الجماهيرية" الموجهة لفئات المجتمع المختلفة: شباب، طلبة، نساء...إلخ والتي كانت تابعة للحزب الواحد آنذاك، فالدولة عمدت على منع تأسيس الجمعيات والتنظيمات المدنية التي تعكس حقيقة المبادرات الحرة للمواطنين وفي المقابل أسست لجانا شعبية لتكون امتدادا للدولة أو اتحادات خاضعة هيمنت عليها، وانتشار سلطتها في كل مجالات الحياة الاجتماعية جعلها أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية، مما أدى إلى دولنة المجتمع وتنظيماته المدنية أيضا، ومنع قيام أي حركة اجتماعية طوعية تحد من سلطة الدولة وتعسف المسئولين فيها[13]، وهي الوضعية التي ستستمر إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 والتي يضعها البعض في خانة انفجار الكبت الاجتماعي الذي عانى منه المجتمع الجزائري خلال عهد الأحادية الحزبية، فكان لا بد لهذا الكبت أن يأخذ طابعا عدائيا عنيفا جسد العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر آنذاك، خاصة وأن النخبة الحاكمة الجزائرية كانت ترى في قوة المجتمع المدني إضعافا للدولة والعكس صحيح[14].

ومع التطورات والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة الانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي التي أعقبت أحداث 5 أكتوبر 1988، تأسست العديد من الجمعيات في مختلف المجالات الخيرية والفنية والثقافية والدينية والبيئية والمهنية...حتى وصل العدد إلى 66231 جمعية حسب إحصائيات 2002[15]، وهو عدد كبير لكنه قليل الفاعلية والحيوية، ويرجع ذلك إلى كون التغيرات التي عرفتها مؤسسات المجتمع المدني في عهد التعددية السياسية في الجزائر كانت تغيرات ظاهرية وشكلية لا تعبر عن تغيرات حقيقية، فمعظم هذه الجمعيات تستمد شرعيتها من الإدارة أو الأحزاب التي هندستها وليس من قواعدها ومنخرطيها الطوعية والاستقلالية[16]، وهذا ما جعلها عرضة للتسييس، فقد اخترقت من جانب الفرقاء السياسيين (مثل الجيش والحكومة والأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية)، مما جعلها في النهاية تمثل نموذجا مصغرا للأزمة السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد[17]. وبذلك فإن المجتمع المدني في الجزائر لم يكن نتاج توظيف سوسيوثقافي أبدعته نخبة ثقافية استجابة لحركية وديناميكية قوى اجتماعية صاعدة، وإنما تم توظيفه توظيفا سياسويا من قبل النخب السياسية والثقافية استجابة لضغط الرهانات المصلحية والصراعات السياسية[18].

ولاشك أن هذه العوامل هي التي أضعفت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وأفقدتها استقلاليتها وأدت إلى عدم فاعليتها وأعاقت تطورها وجعلتها في تبعية مستمرة للدولة التي أنشأتها ووضعت لها القيود التشريعية والإدارية اللازمة للتحكم فيها والتدخل في شؤونها، مما كبل حريتها وأثر على حركيتها وجعل مشاركاتها هامشية مناسباتية، بل صارت أداة في يد السلطة تستخدمها في بسط نفوذها في المجتمع وتستغلها في خدمة سياساتها وتوجهاتها، ويظهر ذلك من خلال مسارعة العديد من المنظمات والجمعيات إلى تزكية ودعم المترشح عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 2004، وكذا دعوته إلى الترشح لعهدة ثالثة في رئاسيات 2009 والدعاية له.

أما الجمعيات والمنظمات الأخرى التي اختارت طريق الاستقلالية والحرية والمواجهة مع السلطة فإنها تعاني مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي جعلتها قليلة الفاعلية، إذ تعيش التهميش والتضييق خاصة في ظل قلتها العددية.

إن هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وغيرها من الدول العربية هو الذي دفع المفكر العربي محمد عابد الجابري إلى القول: " وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة..."[19]

4- القطاع الخاص في الجزائر: بين تحقيق الأرباح والحاجة إلى الإصلاح.

يعتبر القطاع الخاص أحد القطاعات الحساسة والمهمة في الجزائر، وذلك للدور الكبير الذي يقوم به في مجال تحقيق التنمية وترقية الاقتصاد الوطني، بل أصبح واحدا من أهم الأطراف الرئيسية التي تقع عليها مسئوليات جسيمة في تجسيد الحكم الرشيد، ورغم هذه الأهمية التي أصبح عليها هذا القطاع والتطور الذي شهده منذ التغيرات والتطورات التي عرفتها الجزائر خلال مرحلة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلا أمام المساهمة الفعلية له ليس فقط في جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمع، وإنما يتجاوز ذلك إلى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية وحتى الخيرية.

إذ يواجه القطاع الخاص رغم طابعه الربحي صعوبات تتعلق بطبيعة البناء المؤسسي والتنظيمي للمجال الاقتصادي، مما قد يحول دون توفير الظروف المناسبة التي تتيح للقطاع الخاص استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحفز الموارد الكامنة، خاصة في ظل انتشار الفساد، التهريب، الغش، والتقليد التجاري، والتحايل في التصريح برقم الأعمال الحقيقي والأرباح، إضافة إلى أن القطاع الخاص قطاع هش يعتمد في حركيته على إنفاق الدولة من خلال الميزانية العامة مما يعرضه في كثير من الأحيان إلى الآثار السلبية الناتجة عن الركود الاقتصادي[20].

العنصر الآخر الذي يقف حاجزا دون تطور القطاع الخاص هو حجم مؤسساته، إضافة إلى البنية السوسيولوجية لأرباب العمل الخواص، فهم يحبذون المؤسسة العائلية في الشكل التسييري القانوني، فهي منغلقة على المحيط كما تنعدم فيها حركات تحويل النشاط، الاندماج والتجمع، كما أن أصحابها ذووا أصول اجتماعية وتعليمية متواضعة وهو ما يشكل أيضا عائقا لعصرنة تسيير واستراتيجية المؤسسة، أضف إلى ذلك أن تركيبتها البشرية تتحكم في تحديدها الطرق التقليدية التي تتسم بسيطرة العلاقات الشخصية، وهذا ما أكد عليه الباحث جيلالي اليابس حيث قال:" تستعمل المؤسسات الخاصة علاقات سيطرة تقليدية (قبلية، جهوية، توظيف انتقائي...)، وهي إحدى الأدوات الرئيسية للتخفيض المادي والرمزي من المقاومة العمالية، وبكل بساطة تكوين عمال جماعيين ليسوا مجندين حول المطالب المعاصرة"، كما تتميز سيرورة العمل في القطاع الخاص بالاستعمال المكثف لقوة عمل رخيصة وغير مستقرة، وظروف عمل سيئة وغياب للنشاط النقابي وعدم فعالية أجهزة المراقبة لمفتشيات العمل[21].

ومن أهم عيوب القطاع الخاص في الجزائر أيضا إهماله لطاقاته وموارده البشرية، وتركيزه على الجوانب الربحية من خلال اهتمامه بميدان النشاطات التجارية معتمدا في ذلك على استيراد المنتجات الأجنبية بدل القيام بتشجيع الإنتاج المحلي، ناهيك عن ما أصاب هذا القطاع من فساد جعل من أمر

الدعوة إلى إصلاحه قضية أساسية وضرورية، خاصة وأنه يعد لاعبا مهما بإمكانه المساهمة في بناء الدولة الجزائرية بطريقة أكثر فاعلية.

5- الجامعة الجزائرية: بين الإصلاح الكمي والتراجع النوعي.

إن المتأمل في واقع الجامعة الجزائرية يدرك ما تبذله الدولة من مجهودات كبيرة في مجال إنجاز المنشآت والهياكل القاعدية، وما تنفقه من أموال في سبيل تحسين وإصلاح ظروف الدراسة الجامعية سواء بالنسبة للطلبة أو الأساتذة، فالجامعة الجزائرية اليوم تشهد ارتفاعا ملحوظا سواء في نسبة المدرسين أو الدارسين أو عدد التخصصات الجديدة المفتوحة خاصة بعد تبني نظام LMD، غير أن هذا الإصلاح الكمي لم يرافقه إصلاح نوعي، ويظهر ذلك من خلال ما تعانيه الجامعة من مشاكل ونقائص ساهمت في تراجع مكانتها وقللت من فعالية دورها في القيام برسالتها الأساسية المتمثلة في نقل العلم والمعرفة وتكريس مبادئ الأخلاق، إضافة إلى عجزها عن إنتاج رسائل جامعية تكون في مستوى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وهذا ما أدى إلى تبني لغة الكم على حساب لغة النوع، وساهم في تحول الجامعة من منبر للتكوين إلى مكان للتلقين وفي تخريج نخب هي أقرب إلى الرداءة منها إلى الكفاءة، وفي إنتاج رسائل جامعية تعتمد على التقليد بدل التجديد، وما يثبت ذلك المراتب الأخيرة التي باتت مختلف الجامعات الجزائرية تحتلها، والتي لا تعبر إلا عن وضع متأزم وحقيقة واضحة متجلية لا يمكن لأحد إخفاءها أو إنكار وجودها[22].

وفي تحليله لهذا الوضع اعتبر الباحث محمد بوقشور أن من أهم العوامل المساهمة في إخفاق إصلاح قطاع التعليم الجامعي في الجزائر أن سياسة الإصلاحات المعتمدة دائما ما كانت تعكس أسبقية السياسي والإداري على العلمي والبيداغوجي، ولعل أحسن مثال على ذلك أخر محاولة للإصلاح والمتمثلة في نظام LMD، الذي لم تستشر فيه الفئات المعنية كالطلبة والأساتذة، بل جاء بقرارات فوقية وكانت الكلمة الأولى والأخيرة فيه للوصاية، مع تهميش واضح للشركاء الآخرين رغم أنهم أصحاب الشأن فيه ولا يمكن له أن يبلغ أهدافه ما لم يعمل هؤلاء على إنجاحه[23]،كما أن الفساد الذي أصاب الجامعة الجزائرية التي شهدت انتشار بعض الممارسات السلبية كالبيروقراطية والمحسوبية وتزوير كشوف النقاط... يعد عاملا رئيسيا في تراجع الجودة والنوعية، يضاف إلى ذلك الفجوة الواضحة بين ما يدرس في الجامعة من الناحية النظرية وبين ما هو موجود في محيطها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذا الواقع أثر على قابلية الدارسين للاجتهاد بغية تحسين مستوياتهم العلمية، مما جعل الجامعة تتحول في النهاية إلى مجرد طابعة للشهادات الورقية.

ومهما تعددت التبريرات والتفسيرات حول عوامل تراجع الدور الحيوي للجامعة في الحياة المجتمعية الجزائرية فإن الأكيد أن هذا الوضع المتأزم أنتجه الجميع ولو بدرجات

متفاوتة، ويتحمل مسئوليته الجميع ولن يتم تجاوزه إلا بمشاركة الجميع.

خاتمة:

انطلاقا مما سبق وكخلاصة لهذه الدراسة يتضح أن الجزائر تعاني من عجز مؤسساتي ساهم في تردي مختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، ولذلك فهي مطالبة بضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها القانون، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود مؤسسة تشريعية شرعية تتولى مهامها بكل استقلالية بعيدا عن ضغوطات المؤسسة التنفيذية التي تحتاج هي الأخرى إلى إصلاحات حقيقية تكبح هيمنتها وسيطرتها على مختلف المؤسسات الأخرى وتعيد النظر في تركيبتها وفي كيفية تشكيلها، إضافة إلى سلطة قضائية مستقلة ونزيهة، وسلطة إعلامية لها القدرة اللازمة التي تجعلها تعبر عن الحقيقة وتساهم في نشر الثقافة السياسية، وأحزاب حقيقية ومعارضة قوية تساهم في ترشيد سياسات النظام الحاكم وتحسين أدائه، ومجتمع مدني مستقل وفاعل، وقطاع خاص يتعدى دوره الجوانب الاقتصادية، ناهيك عن بناء الدولة لمؤسسات تربوية وتعليمية تكون مدرسة لصناعة النخب والكفاءات المستقبلية، ولن تكون هذه المؤسسات ذات فعالية إلا إذا كانت محصنة ضد الفساد بعيدة عن شبهاته وممارساته.

الهوامش

(1) طارق عشور، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997- 2011): دراسة في بعض المتغيرات السياسية. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، أفريل 2004، ص ص 38- 39. أنظر أيضا:

- عزمي محمد عاشور، **البيئة الداخلية والانتخابات في الوطن العربي**. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع للباحثين الشباب، بعنوان الانتخابات في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2001، ص 17.

(2) ج،ب، تراجع دور البرلمان وتعويضه بجلسات تقييم الوزراء. **جريدة الخبر**، العدد 5812، الأحد 8 نوفمبر 2009، ص 02.

(3) محمد مسلم، عاملات نظافة...سكرتيرات ونادلات ومصلحو عجلات في البرلمان. **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3677، الأربعاء 06 جوان 2012، ص03.

يجب الإشارة هنا إلى أننا نحترم كل صاحب مهنة شريفة مهما كانت، ولكن ينبغي أن نتفق على أن هؤلاء قد يفيدوا البلاد في تخصصاتهم ووظائفهم الأصلية وليس باحتلال أماكن غيرهم، فمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب مبدأ تم تغييبه بفعل انتشار مظاهر الفساد المختلفة في المجتمع.

(4) صالح بلحاج، **السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري**. الجزائر: دار قرطبة، 2006، ص 164.

وقد عكفت السلطة على شراء ذمم نواب البرلمانيين وإرشائهم بطريقة غير مباشرة، فبالإضافة إلى قانون الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية يمكن ذكر الظروف التي مر بها تمرير التعديل الدستوري الأخير نوفمبر 2008 الذي استطاع بموجبه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحصول على عهدة رئاسية ثالثة، فقد سبقه إغداق السلطة على النواب الذي صاروا ينظرون إلى مقعد البرلمان أنه ترقية

اجتماعية تقرب من أصحاب السلطة، وخدمة لها للحصول على امتيازاتها ونعمها.

[5] عبد الوهاب بوكروح، هكذا تعين الحكومات في الجزائر. **جريدة الشروق**، العدد 3682، الاثنين 11 جوان 2012، ص03.

[6] إيمان عبد الرحمان وآخرون، **العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظم السياسية العربية**. في كتاب: من يشتكي من الآخر؟ العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الدول العربية (تحرير: علي الصاوي). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص 319.

[7] مصطفى مرضي، الحكم الراشد: متطلباته وعوائقه في ضوء التجربة الجزائرية. الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، المنعقد يومي 08- 09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس- سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص231.

[8] مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية. ص 30، من موقع:
http //hmsalgeria.net/download/tahawol_dimokrati_algeria.pdf

[9] وحيدة بورغدة، "حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية".(**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص155- 157.

[10] أحمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 128، أفريل 1997، ص 136.

[11] كمال زايت، الجزائر على سطح صفيح ساخن. **مجلة الأهرام العربي**، العدد 348، 22 نوفمبر 2003، ص ص 18- 19.

[12] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**. ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص178.

[13] بوصنوبرة عبد الله، المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم. في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، المنعقد يومي 08- 09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس- سطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص145.

[14] أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر: (الحجرة- الحصار- الفتنة). **مجلة المستقبل العربي**، العدد 209، سبتمبر 2000، ص 79.

[15] مقري عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية. الموقع السابق الذكر، ص35.

[16] بوصنوبرة عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص147.

[17] أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق الذكر، ص ص74.

[18] محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي). **مجلة عالم الفكر** الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 04، يونيو 2008، ص 31.

[19] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص110. لمزيد من المعلومات حول المجتمع المدني في الجزائر أنظر:

- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر. **مجلة المفكر** الصادرة عن جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 4، ص ص 56- 68.

- *Andrea Liverani , **Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life**. New York: Routledge .Taylor and Francis Group , 2008*

[20] يوسف زدام، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية (2002- 2004)".(**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006- 2007).

[21] أنور مقراني، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص. في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، المنعقد يومي 08- 09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس- سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص ص 349، 357، 370.

[22] عنترة بن مرزوق، "**البحث العلمي في الجزائر..حل لمشكله أم مشكلة تحتاج إلى حل**". مداخلة ضمن أعمال الندوة العلمية الموسومة بمناهج إعداد الرسائل الجامعية، المنعقدة بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بقسنطينة يوم 25 جمادى الأولى 1430 الموافق ل 20 ماي 2009، ص 463.

[23] محمد بوقشور، "التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر. ". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: **الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي**، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص264.